سلسلة إيضاح

العقائد السنية

للشيخ العلامة

محمد بن أحمد عاموه

حفظه الله تعالى



الرسالة رقم ٥

إسعاف الصديق

بإيضاح برهان التطبيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد ...

فهذه رسالة لطيفة في إيضاح برهان التطبيق سميتها (إسعاف الصديق بإيضاح برهان التطبيق) كتبتها لبعض الأصدقاء الأخيار والله أسأل أن يكتب لها القبول وأن ينفع بها الخاص والعام ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

س/ بينوا لنا برهان التطبيق ؟

ج/ الحمد لله وبعد اعلم أولاً أن من المستحيلات العقلية الدور – والتسلسل وهاك معناهما:

١- الدور هو توقف الشيء على نفسه أي أن يكون هو نفسه علّة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة والدور مستحيل بالبداهة العقلية.

أمثلة توضح ما تقدم:

(١) الكون وجد بنفسه من العدم المطلق.

في هذا الكلام دور مرفوض عقلاً إذ يقتضي أن يكون الكون علّة لنفسه وأن يكون معلولاً لها بآن واحد والعلة تقتضي سبق المعلول وبما أن العلة بحسب الدعوى هي المعلول نفسه فإن هذا الكلام يقتضي أن يكون وجود الشيء سابقاً على وجود نفسه وفي هذا تناقض ظاهر وهو أن الكون بوصفه علة هو موجود وبوصفه معلولاً هو غير موجود مع أنه شيء واحد لا شيئان فهو إذن بحسب الدعوى موجود غير موجود في آن واحد وهذا تناقض.

والتناقض مستحيل مرفوض بالبداهة العقلية.

(٢) أول دجاجة يتوقف وجودها على أول بيضة وأول بيضة يتوقف وجودها على أول دجاجة.

هذا كلام مرفوض بالبداهة العقلية لما فيه من الدور المستحيل عقلاً إذ يقتضي أن العلة في وجود الدجاجة الأولى هي البيضة الأولى وأن العلة في وجود البيضة الأولى هي الدجاجة الأولى التي هي معلول للبيضة الأولى فلا توجد ما لم توجد.

إذن فالدجاجة الأولى لا توجد إلا إذا وجدت هي فأنتجت بيضة ففقست البيضة عنها.

لاحظ تجد أنه قد دار الشيء على نفسه بواسطة وانتهى إلى تناقض ظاهر مرفوض لزم منه أن يكون إثبات الشيء الواحد موجوداً قبل أن يكون موجوداً ليوجد شيئاً آخر يكون هذا الشيء الآخر علة في وجود ما كان هو سبباً في وجوده.

وظاهر أن هذا الدور ينتهي إلى أن تكون الدجاجة علة في وجود الدجاجة مع وجود واسطة هي البيضة وأن تكون البيضة علة في وجود البيضة مع واسطة هي الدجاجة.

(٣) أول ماء وجد في الأرض هو من السحاب وأول سحاب وجد هو من بخار الماء في الجو وأول بخار للماء في الجو وجد هو من الماء الذي وجد في الأرض.

هذا كلام فيه دور مرفوض بالبداهة العقلية ولكن هذا الدور تعددت فيه الواسطة فإذا انتقلنا من الماء المتوقف وجوده على السحاب ثم من السحاب المتوقف وجوده على البخار ثم من البخار المتوقف وجوده على الماء وجدنا أنفسنا أمام توقف وجود الماء على نفسه وتوقف وجود البخار على نفسه وتوقف وجود السحاب على نفسه بعد أن دار التوقف على واسطة من عنصرين آخرين وانتهى إلى التناقض المرفوض بالبداهة العقلية إذ فيه إثبات وجود الشيء قبل أن يكون موجوداً ليكون علة لوجود أمر ثان والثاني علة لوجود أمر ثالث والثالث علة لوجود الأمر الأول إذن فالأول علة لنفسه بعد دورة مرت على عنصرين آخرين.

وقد تكثر عناصر الواسطة في الدور أكثر من ذلك ولكن مهما كثرت فإنه يجب أن لا يضل الفكر عنها وأن لا تدخل عليه حيلة كثرة عناصر الواسطة وعليه أن يتنبه إلى أنه دور مرفوض عقلاً .

والدور الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه مباشرة دون واسطة كمثال حدوث الكون بنفسه أو بواسطة من عنصر واحد كمثال الدجاجة والبيضة يسمى الدور الصريح.

والدور الذي يتوقف فيه الشيء على نفسه بواسطة عنصرين فأكثر يسمى الدور المضمر.

وهذا الذي سبق شرحه هو المسمى بالدور السبقي وهو الدور المستحيل عقلاً.

ويوجد دور آخر هو من قبيل الدور الاعتباري يسمى الدور المعيّ وهذا الدور لا استحالة فيه بل هو جائز وواقع مثل توقف كل من المتضايفين على الآخر كالأبوة والبنوة والأكبر والأصغر إذ لا تتصور الأبوة إلا مع تصور البنوة ولا يتصور الأكبر إلا مع تصور الأصغر وهذا الدور دور معيّ لا سبقي.

٢- التسلسل هو أن يستند وجود الممكن إلى علة مؤثرة فيه وتستند هذه العلة إلى علة مؤثرة فيها وهي إلى علة ثالثة مؤثرة فيها وهكذا تسلسلاً مع العلل دون نهاية.

وهذا التسلسل دون نهاية فيما وجد من الممكنات أو فيما هو موجود منها فعلاً مستحيل عقلاً.

والحقيقة أنَّ البداهة وحدها تحكم باستحالة التسلسل ولكن العلماء قد ذكروا عدة براهين لإثبات استحالة هذا التسلسل أشهرها وأوضحها برهان التطبيق قال العلامة عبدالرحمن حبنكة رحمه الله ويمكن صياغة برهان التطبيق على الشكل التالي:

لو كان هذا التسلسل جائزاً عقلاً لكان العدد الأقل مساوياً للعدد الأكثر لكن العدد الأقل لا يكون بحال من الأحوال مساوياً للعدد الأكثر إذن فالتسلسل غير جائز عقلاً.

وتحليل هذا البرهان يظهر لنا حينما نتصور أننا أمسكنا بسلسلة وجودية تبدأ من لحظة الزمان الحاضر وتتسلسل إلى جانب الزمان الماضي دون نهاية وأمسكنا بسلسلة أخرى مماثلة لها تماماً ولكن من حلقة من حلقاتها وجدت قبل مليون سنة أو أكثر ثم أخذنا نطبق في التصور حلقات السلسلتين هذه من لحظة الزمان الحاضر وتلك من حلقة قبل مليون سنة وسرنا القهقرى في تطبيق متناظر متبعين ما كان في جانب الزمان الماضي فإننا نلاحظ أننا مهما سرنا في عملية التطبيق نجد أن السلسلتين متساويتين ما دام جانب الماضي غير متناه مع أن الواقع البدهي هو أن أحدهما أطول من الأخرى بما يعادل حلقات مليون سنة وهذا تناقض ظاهر وهو محال وما لزم عنه المحال فهو المحال.

أو نقول لو أجزنا هذا التسلسل للزم أن نجيز عقلاً مساواة الأقل للأكثر لكن هذا محال ومتى بطل اللازم بطل الملزوم ا.هـ.

إذا تقرر هذا فاعلم أن من الصفات الواجبة لله تعالى صفة القدم والبرهان العقلي على هذه الصفة هو أنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيفتقر إلى محدث فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان عقلاً وبسط هذا البرهان أنه لو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً لوجوب انحصار كل موجود في القدم أو الحدوث فمتى انتفى وجود أحدهما تعين الآخر والحدوث على مولانا عز وجل مستحيل لأنه يستلزم أن يكون له محدث لما هو معلوم من أن الحادث إن لم يكن مُحدثاً بل حدث بنفسه لزم اجتماع الضدين المساواة والرجحان بلا مرجح ثم محدثه لابد أن يكون مثله فيكون حادثاً فله أيضاً محدث ويلزم أيضاً في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من الافتقار إلى محدث آخر وهكذا فإن انحصر العدد

لزم الدور لأن محدث الأول يلزم أن يكون بعض من بعده ممن أحدثه هذا الأول أو أحدثه من استند وجوده إليه مباشرة أو بواسطة.

مثال للتوضيح:
لو كان زيد خلق عمرواً وعمرو خلق بكراً وبكر خلق خالداً فإذا فرضنا حدوث الأول وانحصار الإلهية في هؤلاء الأربعة على هذا الفرض لزم أن يكون محدث الأول وهو زيد بعض الثلاثة الذين بعده وهم عمرو وبكر وخالد أي لابد أن يكون محدثه واحد منهم إما عمرو الذي أحدثه الأول مباشرة وإما بكر الذي أحدثه عمرو المستند وجوده أي عمرو إلى الأول وهو زيد مباشرة وإما خالد الذي أحدثه بكر المستند وجوده إلى زيد بواسطة عمرو فهذا مثل أن تقول والد الأب ولده أو ولد ولده أو ولد ولد ولده واستحالة الدور ظاهرة لأنه يلزم عليه تقدم كل واحد من المحدثين – بصيغة التثنية على الآخر أو تأخره عنه وذلك جمع بين متنافيين وحاصله أنه لو خلق زيد عمرواً وخلق عمرو زيداً فمقتضى كون زيد خالقاً لعمرو أن يكون متقدماً عليه ومقتضى كونه مخلوقاً له أن يكون متأخراً عنه فلزم الجمع بين كونه متقدماً على عمرو ومتأخراً عنه وهو محال لأنه جمع بين متنافيين.

بل ويلزم عليه أيضاً تقدم كل واحد منهما على نفسه وتأخره عنها بمرتبتين أو بمراتب وذلك تهافت لا يعقل.

مثلاً زيد من حيث كونه خالقاً لعمرو متقدم على نفسه من حيث كونه مخلوقاً لعمرو وزيد من حيث كونه مخلوقاً لعمرو متأخر عن نفسه من حيث كونه خالقاً لعمرو كذا يقال في عمرو إنه متقدم على نفسه بمرتبتين ومتأخر عنها بمرتبتين.

وإن لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث آخر قبله لزم التسلسل وهو أيضاً محال لأنه يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له أي إلى تناهي ما لا نهاية له وذلك أيضاً لا يعقل لأن فراغ ما لا نهاية له باطل وما أدى إلى الباطل وهو التسلسل باطل.

ووجه أداء التسلسل لفراغ ما لا نهاية له يظهر ببراهين أشهرها برهان التطبيق وتقريره كما في حاشية الشرقاوي على الهدهدي على السنوسية أن تفرض من الحركات مثلاً سلسلة من الآن إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي ثم تفرض سلسلة أخرى من زمن الطوفان إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي أيضاً وهذا معنى قول بعضهم أن تفرض من المعلول الأخير إلى غير النهاية في جانب الماضي جملة ومما قبله بواحد مثلاً إلى غير نهاية جملة أخرى ثم تطبق الجملتين بأن تجعل الأول من الجملة الأولى بإزاء الأول من الجملة الثانية فتأخذ حركة من السلسلة الآتية وتقابلها بحركة من الطوفانية وهكذا فإن كان بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الثانية بأن كان كلما أخذت واحداً من الأولى وجدت بإزائه واحداً من الثانية لزم عليه أن الناقص مساو للكامل وهو محال وإلاّ بأن زادت الآنية على الطوفانية فقد وجد في الأول ما لم يوجد بإزائه شيء من الثانية فتنقطع الثانية وتتناهى ويلزم منه تناهي الأول لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر متناه والزائد على المتناه بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة ا.هـ المراد نقله.

وقرر هذا البرهان كذلك العلامة محمد محي الدين بقوله وحاصله أن تفرض سلسلتين تبدأ إحداهما من الآن إلى ما لا نهاية له في الأزل وتبدأ الأخرى من قبل الآن وليكن من عهد الطوفان إلى ما لا نهاية له في الأزل أيضاً ثم نطبق السلسلتين إحداهما على الأخرى فلا يخلو حالهما إما أن تتساويا وإما أن تتفاوتا فإن تساوتا لزم مساواة

الناقص للزائد وإن تفاوتتا فإن مقدار التفاوت بينهما معلوم وهو ما كان من الطوفان إلى الآن وهو مقدار متناه والذي يزيد بمقدار متناه يكون متناهياً أيضاً ا.هـ.

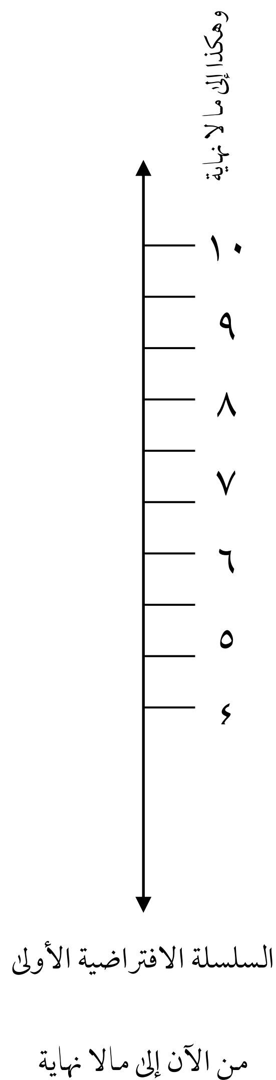
قال شيخ الإسلام مصطفى صبري في كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ج٢ صـ ٢٠٣:٢٠٤: أما المتكلمون فطريقهم في إبطال اللامتناهي إجراء برهان التطبيق عليه الذي نقبوا في تدقيقه وأسهبوا في الكلام إسهاباً يُمّل قارئ هذا الزمان لكنني أذكر له طريقاً موجزة سهلة التناول.

فأقول: لو وجد أمور غير متناهية فعلاً لأخذنا شيئاً منه ثم قارنا الباقي بالمجموع المأخوذ منه فإن تساويا في المقدار كان الجزء مساوياً للكل أو الناقص للزائد وكلاهما محال متضمن للتناقض وإن نقص الباقي عن المجموع لزم تناهي الناقص وهو ظاهر وتناهي الزائد أيضاً لكونه زائداً على الناقص بمقدار مأخوذ متناه والزائد على المتناهي بمقدار متناه متناه.

لا يقال لا نسلم بلزوم تناهي الناقص حتى يترتب عليه تناهي الزائد أيضاً لإمكان أن يكون الزائد والناقص غير متناهيين مع كون أحدهما أكبر من الآخر لأني أقول اللامتناهي يأبى أن يكون صغيراً أو ناقصاً فالقول بكون الزائد والناقص غير متناهيين رجوع إلى القول بتساويهما فيلزم إما أن لا يكون الزائد زائداً والناقص ناقصاً وهو تناقض أو يلزم تناهي الناقص أولاً ثم تناهي الزائد كما ذكرنا وهو تناقض أيضاً لكونه خلاف المفروض الذي هو وجود أمور غير متناهيه.

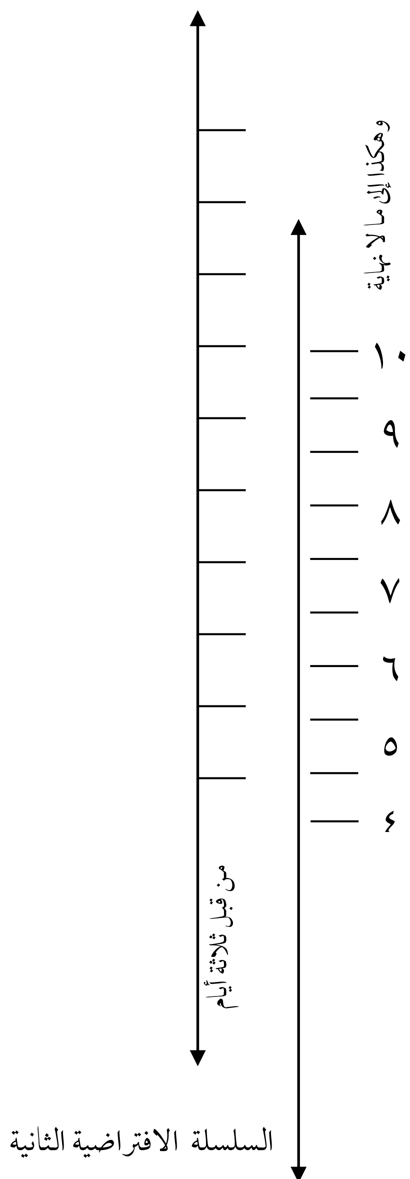
وقال بعض الحذاق: حاصل دليل التطبيق هو تسليم مجموعتين لانهائيتين وإثبات استحالة كونهما لانهائيتين لأنه يلزم من تطبيقهما من طرفين متفاوتين انقطاع أحدهما أو كون الزائد مساوياً للناقص وكلاهما يلزم منه خلاف الفرض لأن إحداهما إن كانت تستغرق الأخرىٰ لزم انقطاعها وانتهاؤها ولكن الثانية تزيد عليها بمقدار متناه والزائد علىٰ المتناهي بقدر متناه فهو متناه فيلزم أن كلاً منهما منتهية هذا خلف فيكون الفرض خاطئاً.

وأما إذا استغرقتها فإنا نعلم أنا بدأنا التطبيق من الطرفين المنتهيين اللذين نقطع بأن أحدهما يزيد عن الآخر بمقدار واحد مثلاً فتكون السلسلة الأولىٰ التي علمنا نقصانها عن الثانية بفرد واحد قد انطبقت مع سلسلة تزيد عنها بفرد واحد فيلزم كون الزائد مساوياً للناقص هذا تناقض فيكون الفرض خاطئاً وهذه الطريقة في البرهان تسمىٰ في الرياضيات الحديثة بالبرهان غير المباشر وهي طريقة صحيحة تماماً وهو نوع من القياس معروف ومقرر في المنطق عند المسلمين وغيرهم وللتوضيح نقول تفصيل برهان التطبيق هكذا لو كان التسلسل جائزاً لجاز فرض سلاسل كثيرة حادثة وقيدنا بالحادثة لأن التسلسل إنما يلزم إذا فرضنا عدم انتهاء سلسلة المحدثات إلىٰ قديم ولو جاز فرض سلاسل كثيرة لجاز فرض سلسلتين كالتالي وهو أن تأتي سلسلتان من الأزل متواليتان معاً أي متقابلتي الحلقات ثم تنتهي إحداهما قبل ثلاثة أيام مثلاً وتنقطع عن الاستمرار وتستمر الآخرىٰ إلىٰ الآن وللتوضيح إليك الشكل التالي



السلسلة الافتراضية الأولى

من الآن إلى مالا نهاية



السلسلة الافتراضية الثانية

من قبل ثلاثة أيام من الآن إلى مالا نهاية

فالسلسلتان لا يخلوان إذا طبقنا بينهما أي قابلنا حلقات كل منهما بالأخرىٰ أي نقابل كل فرد من الأولىٰ بفرد من الثانية وبداية التطبيق يكون من الزمن الحاضر لأنه هو المعلوم التفصيلي والمتفق علىٰ حصوله وإنما حصل الخلاف في حصول الطرف الأزلي المفترض فلو شرعنا في التطبيق من الطرف الحاضر وأسقطنا مقابل كل حلقة من السلسلة الأولىٰ حلقة من السلسلة الثانية واستمرينا في ذلك فلا يخلو الأمر من أحد ثلاث احتمالات : الأول أن تنتهي الأولىٰ والثانية معاً أي تنتهي حلقاتهما معاً وهذا باطل عقلاً ومستحيل لأننا نجزم بأن الأولىٰ الآنية تزيد عن الثانية المنقطعة قبل ثلاثة أيام بثلاث حلق وإنما كان التساوي مستحيلاً لأنه يلزم منه مساواة الناقص للزائد وهو محال لأنه يلزم أن لا يكون الزائد زائداً ولا الناقص ناقصاً وهو جمع بين النقيضين والنقيضان لا يجتمعان.

الثاني أن تنتهي الثانية ويبقىٰ من الأولىٰ عدد غير محدود وهذا باطل أيضاً ومستحيل لأننا نعلم علىٰ سبيل القطع لا مجرد الفرض والاحتمال العقلي أن الأولىٰ تزيد علىٰ الثانية بثلاث حلقات فكيف يقال إنها تزيد عن الأولىٰ بعدد لا متناهي.

الثالث أن تنتهي الثانية ويبقىٰ من الأول عدد محدود وهذا هو الذي يجب القول به ويلزم عليه أن السلسلة الثانية محدودة ومتناهية لأنها انتهت ويستحيل أن ينتهي مالا نهاية له فمادامت قد انتهت فقولنا إنها لا نهاية لها باطل لأنه لا يتناهىٰ غير المتناهي والقول بتناهي غير المتناهي جمع بين النقيضين وهو محال.

وما دامت الحلقة الثانية متناهية قطعاً وجب أن تكون الأولىٰ متناهية كذلك لأن السلسلة الأولىٰ لا تزيد علىٰ الثانية إلا بعدد محدود وما زاد علىٰ المحدود بعدد محدود فهو قطعاً محدود.

فإن قلت لِمَ لا تقول بأن كلتا السلسلتين لا تنقطعان قلنا هذا لا يجوز القول به لأنه يلزم عليه أنهما متساويتان ونحن نقطع يقيناً أنهما غير متساويتين فيجب أن تنقطع إحداهما ويلزم بانقطاعها انقطاع الأخرى.

فجواز التسلسل مستلزم لجواز المحال الذي هو إما مساواة الناقص للزائد أو تناهي غير المتناهي وكل ما هو مستلزم لجواز المحال محال.

وهذه صورة أخرى للتطبيق:

السلسة الاولى تبدأ من اليوم مثلاً

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ <<<<<< إلى ما لا نهاية

والسلسة الثانية تبدأ من أمس إلى ما لا نهاية فتكون ناقصة قطعة واحدة عن السلسة السابقة

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ <<<<<< إلى ما لا نهاية

فالتطبيق يكون بوضع الأولى من السلسة الأولى بإزاء الأولى من السلسة الثانية والثانية من السلسة الأولى مع الثانية من السلسة الثانية وهكذا إلى ما لا نهاية.

فيلزم عند فرض أن التطابق حصل تماماً بينهما واستمر فهذا يعني أن السلسة الزائدة ساوت السلسة الناقصة وهذا محال لأن الزيادة من سلسة اليوم محققة وإذا لم يحصل التساوي بين الطرفين فهذا يعني أن بينهما فرقاً هو الفرق بين بداية السلسلتين فالأولى من اليوم والثانية من أمس فالفارق واحد فتكون السلسة محدودة لأن هناك زيادة في إحدى السلسلتين فلا بد أن تكون محدودة فيبطل التسلسل.

ولاحظ أن التطبيق ليس الطرح الحسابي فالتطبيق معناه أن يفترض في العقل وضع السلسلتين بإزاء بعضهما البعض من طرف السلسلتين إلى ما لا نهاية.

ومما يجب التنبيه عليه أن التسلسل المحال هو التسلسل في جانب الماضي وهو الذي دلت الأدلة القطعية على امتناعه وأما في جانب المستقبل فالتسلسل جائز وواقع كما في نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار والفرق أن كل ما دخل في الوجوب من الحوادث لابد أن يكون متناهياً محصوراً والتسلسل في جانب المستقبل ليس باعتبار الأمور الموجودة بل باعتبار الأمور المقدرة التي لم تدخل الوجود فإنه لا يحدث منها حادث محقق إلا وبعده حوادث مقدرة غير متناهية وكل ما يدخل الوجود منها متناه محصور بين حاصرين ويمكننا أن نستدل على إبطال التسلسل بما يلي:

١- أن التسلسل إنما يفرض في الممكنات والحوادث وذلك لعدم انتهائها إلى واجب الوجود فإن الحوادث عندما تنتهي إلى واجب الوجود تنقضي السلسلة فإذن معنى التسلسل فرض جملة من الحوادث لا نهاية لها وهذا تناقض وذلك لأن الحادث ماله أول وجملة الحوادث لابد لكل واحد منها من أول فيكون لمجموعها أول فالقول بجملة حوادث لا أول لها تناقض لأن حدوثها يستلزم وجود أول لها وقد اختصر البيهقي رحمه الله هذا الدليل فقال في شعب الإيمان في الجزء الأول ويستحيل وجود محدثات واحد قبل واحد لا إلى أول استحالة الجمع بين الحدوث ونفي الابتداء فثبت أنه تعالى قديم لم يزل.

٢- أن الممكنات لو تسلسلت لا إلى نهاية لاحتاج المجموع إلى علة ترجح وجودها على عدمها لاتصافها بصفة الإمكان ولا يجوز أن تكون العلة نفسها ولا جزءاً منها فتعين أن تكون خارجة واجبة وذلك

لأن المفروض أن المجموع – الذي هو نفسها – ممكن فلابد له من سبب مغاير له خارج عنه إذ الداخل فيها الذي هو جزئها لاتصافه بصفة الإمكان كما لا يكون علة لنفسه لا يكون علة للمجوع فتعين الخارج والخارج لا يكون ممكناً لأنا قد فرضناه خارجاً عن الممكنات فتعين أن يكون واجباً فتنقطع السلسلة عنده ومن هذا الدليل أخذ شيخ الإسلام مصطفى صبري دليل الأصفار والأرقام فقال في كتابه الفريد موقف العقل ما حاصله كما أن الأصفار لا تكون رقماً ولا تدل على عدد من الأعداد وتكون مهملة غير دالة على معنى ما لم تستند إلى رقم من الأرقام بانضمامه إليها.

كذلك الممكنات ما لم تستند إلى واجب يفيض عليها الوجود ويرجح جانب الوجود فيها على العدم لا تكون شيئاً مذكوراً ولا تدخل إلى الوجود فالممكنات في قبولها للوجود والعدم بمنزلة الأصفار في قبولها لأن تكون أرقاماً دالة على الأعداد وأن لا تكون وكما أن الأصفار الأصل فيها أن لا تدل على عدد ولا تدل عليه إلا باستنادها إلى رقم يفيض عليها صفة الرقمية كذلك الممكنات الأصل فيها العدم ولا تدخل الوجود إلا باستنادها إلى واجب يفيض عليها صفة الوجود ا.هـ من تعليق الغرس على البيجوري على الجوهرة.

أقول لاشك أن التسلسل باطل وهذا من البديهيات عند أولي العلم والعقل وقد أقام أهل العلم على بطلانه ما يقرب من خمسين دليلاً من أهمها برهان التطبيق وهو برهان صحيح لا غبار عليه وإن صحته وحاسميته تمنع وجود لا متناهيين مختلفين بالزيادة والنقصان كما تمنع وجود لا متناه واحد مرتب أو غير مرتب وإن كان بطلان المرتب أبين من غير المرتب لكن هذا البرهان منتقض بمعلومات الله التي لا شك في عدم تناهيها كما لا شك في صحة البرهان المذكور

القاضي باستحالة أمور لانهاية لها مطلقاً فكيف الجمع والتأليف إذن بين هاتين الحقيقتين المتضاربتين اللتين لا يجوز أن يُشتبه في صحة أي منهما فالإشكال الوحيد هنا في هذه النقطة والمهم الوحيد هو حل هذا الإشكال وقد أجاب العلماء على ذلك بأجوبة كثيرة منها قول الفاضل السيلكوتي في حواشيه على شرح المواقف إن معلومات الله ومقدوراته اللامتناهيتين ليس لهما وجود في الخارج و لا في أذهاننا فلا يجري البرهان فيهما لفقدان شرطه وإنما وجوده في علم الله وهما متناهيتان فيه لإحاطة علمه بهما واللامتناهي لا يحاط به فإذا أحيط به كان متناهياً وقد أجاب الخيالي أن علمه تعالى الشامل إنما يشمل ما لا يمتنع العلم به كما أن قدرته الشاملة إنما تشتمل على ما لا يمتنع وجوده وإمكان تعلق العلم بالمراتب الغير المتناهية مفصلة ممنوع وعززه الفاضل السيلكوتي بقوله فإن قيل يلزم الجهل على الله تعالى قلت الجهل عدم العلم بما يصح تعلق العلم به كما أن العجز عدم تعلق القدرة بما يصح أن تتعلق به فتأمل.

قال شيخ الإسلام مصطفى صبري في كتابه القيم موقف العقل والفرق بين توجيه الخيالي هذا وبين توجيه السيلكوتي الذي نقلناه عن حواشيه على شرح المواقف أن علم الله تعالى على الثاني يتعلق بغير المتناهي فيجعله متناهياً وعلى الأول لا يتعلق به لأن غير المتناهي ليس له قابلية لأن يتعلق به العلم مفصلاً.

ثم قال شيخ الإسلام مصطفى صبري وأنا أقول فإن أبيت التأويلات المذكورة ووصف علم الله بالإجمال أو معلوماته بالتناهي ولو في علم الله الذي يلزم أن يكون هو المطابق لنفس الأمر فقل إن الشرط الأول لبطلان أمور غير متناهية المتفق عليه عند الفلاسفة والمتكلمين كونها موجودة بالفعل ولا حاجة في الحقيقة إلى إبطال أمور

غير متناهية لا وجود لها فلك إذن أن تقول بعد تذكر هذا الشرط الضروري الذي لا يمكن أن يعاب بكونه تخصيصاً للأدلة العقلية كما عبنا على المشترطين بالترتيب إن وجود معلومات غير متناهية في علم الله لا ينافي عدم وجود أمور غير متناهية في نفس الأمر ولا قيام برهان على استحالة وجودها لأن علم الله تعالى يشمل المعدومات حتى المستحيلات ومن هذا ينشأ كون معلوماته أوسع من مقدوراته الخاصة بالممكنات لكنه يعلم المعدومات على أنها معدومات فما يكون غير موجود في نفس الأمر لا يكون موجوداً في علم الله وإنما يكون معلوماً والمعلوم أعم من الموجود.

لا يقال إن مقدوراته أيضاً غير متناهية فهي تكفي ناقضة لاستحالة وجود أمور غير متناهية لأن ذلك أن تقول في الجواب إن الحاصل مقدورات الله والموجود منها بالفعل لا يكون دائماً إلا متناهياً وكون مقدورات الله غير متناهية إنما يصح بالنظر إلى أن ما يتحقق منها فعلاً لا يقف عند حد من حدود الكثرة بل يزداد في كل آن بما يخرج إلى ساحة الوجود من مقدورات جديدة ومع هذا فالحاصل في كل مرحلة الخروج والازدياد يظل متناهياً ولا يمكن أن يبلغ الحاصل أبد الآبدين إلى حد اللاتناهي لئلا يلزم التناقض وهو انتهاء ما لا يتناهى فإذا جمعت القسم المتحقق من مقدورات الله مع الأقسام الباقية المعدومة حالاً أصبح المجموع غير متناه ومقدورات الله الغير المتناهية الموجودة في علم الله والتي هي عبارة عن بعض معلوماته مركبة من ذلك القسم الموجود وتلك الأقسام المعدومة فليست هي بضارة أيضاً لقضيتنا القائلة باستحالة وجود أمور غير متناهية وبما ذكرنا في مقدورات الله تعالى الموجودة في علم الله غير متناهية يجاب عن مراتب الأعداد الغير المتناهية الموجودة في علم الله لأن علمه تعالى المتعلق بها ينطوي أيضاً

على أنها مستحيلة الوجود بالفعل غير متناهية وأن الموجود منها دائماً يكون متناهياً ويبقى عدم التناهي مع الباقي المعدوم.

وقال الفيلسوف الفرنسي رونووي يه إن كان أي عدد موجوداً حقيقياً فهو متناه وإن كان غير متناه فلا يوجد في الخارج وإنما يوجد في الذهن بناء على إمكان ضم واحد في الذهن إلى كل عدد ولكن لا يكون مثل هذا العدد موجوداً حقيقياً فكأن الفيلسوف يسلم بوجود الأعداد اللامتناهية في الذهن وإن لم يسلم بوجودها في الخارج والحق أن اللامتناهي لا يوجد في الذهن أيضاً نعم يمكن في الذهن دائماً ضم واحد إليه لكن ضم واحد إليه على الدوام لا يكون حصولا على اللامتناهي لأن هذا الضم ينقطع بانقطاع قدرة صاحب الذهن الذي لا يستطيع الاستمرار فيه إلى الأبد ولو استطاعه فلا يستطيع الوصول إلى نهاية اللاتناهي فعدم تناهي الأعداد يماثل عدم تناهي الحادثات المستقبلة وهو جائز من غير نكير لعدم كونه لا تناهياً حقيقياً لتناهي كل ما خرج إلى ساحة الوجود فعدم تناهيها إنما هو بانضمام كل ما سيوجد منها إلى ما وجد فعلاً ومهما كثر الانضمام وتوالى فلا بد من بقاء ما لم ينضم بعد فهذا اللامتناهي كما قلنا مركب من الموجود والمعدوم بل اللامتناهي يبقى دائماً في جانب المعدومات وكذا الحال في مراتب الأعداد الموجودة في الذهن فالموجود منها في الذهن فعلاً يكون دائماً متناهياً كما يكون ما وجد فعلاً من الحادثات المستقبلة متناهياً دائماً إلا أن ما وجد من الحادثات المستقبلة في الخارج والأعداد المرتبة في الذهن لمّا لم يقف في حد و أمكن دائماً انضمام حادثات جديدة أو أعداد جديدة إليه خيل إلينا كل من هذا الموجود الخارجي والموجود الخارجي الذهني المتناهي في صورة اللامتناهي ا.هـ.

أقول ومن أدلة بطلان التسلسل برهان الأحكام وتقريره أن نقول لو وجدت حوادث لا أول لها للزم صحة الحكم عند وجود كل حادث بأنه فرغ وانقضىٰ قبله حوادث لا أول لها فيحكم علىٰ الحركة الحاصلة في يوم الاثنين أنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها وكذلك يحكم عند وجود الحركة الحاصلة في يوم الأحد وكذلك يحكم عند الحركة الحاصلة في يوم السبت وهكذا ونحن نازلون بجانب الماضي فإن قالت الفلاسفة القائلون بوجود حوادث لا أول لها إن جنس هذا الحكم الحاصل عند كل حركة أزلي لا مبدأ له كانت الحركات المحكوم عليها كذلك فما من حركة من حركات الفلك إلا ويصح الحكم عليها بأنه انقضىٰ قبلها حركات لا نهاية لها لزم علىٰ كلامهم أن جنس الحركات أزلي وكذلك جنس الأحكام أزلي لا مبدأ له ومن المعلوم أن المحكوم عليه يجب تقدمه علىٰ الحكم فيلزم إذن تقدم الحركات علىٰ الحكم والسبقية عليه تنافي أزلية الحكم فلزم أن الحكم الذي لا يتناهىٰ متناه.

وإن قالوا أن جنس الأحكام ليس أزلياً بل له مبدأ وهو ألف حركة مثلاً ماضياً اعتبر نهايتها من الآن بمعنىٰ أنه يصح الحكم عند نهاية هذه الحركات الألف أعني حركة اليوم أنه انقضىٰ قبلها حركات لا نهاية لها وكذلك يصح الحكم علىٰ حركة البارحة وعلىٰ حركة اليوم الذي قبله وهكذا إلىٰ أول الحركات ، فنقول لهم إذا حكمنا علىٰ الحركة التي هي مبدأ الألف بأنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها ووقفنا ولم نحكم علىٰ الحركة التي قبل الألف لكونها خارجة عن مبدأ الحكم فعدم الحكم علىٰ تلك الحركة التي قبل الألف بأنه فرغ قبلها حركات لا نهاية لها إنما هو لكون الحركات التي قبلها متناهية إذ لو كان ما قبل تلك الحركة التي هي مبدأ الألف غير متناه لصح الحكم والفرض أنه لا يصح فصار ما قبل مبدأ الألف متناهياً وقد حكمنا علىٰ

مبدأ الألف مضموماً لما قبله بعدم النهاية فصار ما قبل الألف الذي هو متناه غير متناه بزيادة واحد عليه وهو مبدأ الألف ومن المعلوم أن صيرورة المتناهي غير متناه بزيادة واحد عليه باطل إذ مجموع المتناهيين وهما الواحد المزيد الذي هو مبدأ الألف والعدد الذي قبل مبدأ الألف المزيد عليه متناه قطعاً.

والحاصل أن تلك الأحكام إما أن يكون لها أول أو لا فإن كان لها أول بحيث انتهت الأحكام إلى واحد لا يصح الحكم بعده لزم أن ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحد وإن لم يكن للأحكام أول لزم أن تكون الأحكام مسبوقة الجنس وهي أزلية بحوادث يحكم بفراغها وهي أيضاً أزلية الجنس والسبقية تنافي الأزلية فلزم أنَّ ما لا يتناهى ينقضي فدل انقضاؤها على تناهيها.

فإن قلت وضح لي مسألة حوادث لا أول لها أقول المراد بحوادث لا أول لها التسلسل إذ المراد تسلسل الحوادث إلى لا بداية ولنذكر أصل المسألة بذكر بعض الاحتمالات من فرض الإله والعالم لنعرف المذاهب في ذلك ولضبط أطراف المسالة فنقول:
الواحد إما أن يثبت وجود الإله أو ينفي وجوده.
فإذا نفى وجود الإله فلا يخلو إما أن يثبت وجود العالم أو ينفي وجوده في الخارج.
فمن نفى وجود العالم مع نفي وجود الإله فهو سفسطائي وهم درجات ولا كلام معهم هنا.
وأما من أثبت وجود العالم فيلزمه القول بقدم أصل العالم أو القول بوجوده مع حدوثه والقول بوجوده مع حدوثه متهافت باطل لأنه إثبات لحادث بلا محدث وهو ترجيح بلا مرجح وهذا باطل.

وأما من قال بقدم أصل العالم مع نفي الإله فإما أن يقول أن حقيقة العالم لا تتغير وإن المتغيرات إنما هي ظواهر وأعراض وهؤلاء هم الماديون التقليديون الكلاسيكيون أو يقول إن حقيقة العالم تتغير منذ الأزل ولن تزال كذلك إلى الأبد والمادة كلها في حركة مستمرة ولا وجود إلا للمادة وهؤلاء هم الماديون الجدليون أي الذين قالوا بوجود الجدل والتناقض في المادة والطبيعة وهؤلاء هم الماركسيون الماديون القائلون بالتسلسل في القدم وفي المستقبل أي في الماضي والمستقبل وتوضيح رأي هؤلاء أنهم قالوا في معرض الإجابة على ماهية العالم أن الكون ليس مخلوقاً لا للآلهة ولا للبشر وإنما وجوده سرمدي أزلي أبدي ينتقل فقط من حالة إلى أخرى والأشياء والظواهر والعمليات تكون وتفسد ولكن العالم نفسه لا يختفي أبداً وإذا كان العالم موجوداً الآن فإنه لن يكفي عن الوجود مستقبلاً مثلما لم يكن زمن لم يكن فيه العالم موجوداً وإلا تظل عالقة تلك المسائل التي لا جواب عليها إلى أين انتهى العالم؟ ومن أين أتى انتهى كلامهم، والعاقل المحقق يعلم بالنظر في قولهم هذا وغيرها من الأقوال أنها غير مبنية في أغلبها على نظر عقلي محض فهم ليسوا حتى فلاسفة وقد أبطل أوهام المادية الجدلية العلامة البوطي في كتاب خاص سماه نقض أوهام المادية الجدلية.

أما من يثبت وجود الإله فلا يخلو إما أن يقول بوجود الكون الذي هو غير الإله أو يقول بأن الكون من ظواهر الإله ولا وجود للكون في ذاته فلا تغاير عندهم بين الإله ومخلوقاته وهذا القسم هم القائلون بوحدة الوجود الإلهية وهم يقابلون القائلين بوحدة الوجود الطبيعية وهؤلاء الأخيرون يقولون بأن الإله هو الكون وأنه ليس شيئاً آخر غير الكون.

فأما من يقول بالتغاير بين الإله والعالم فمنهم من يقول إن العالم صادر عن الإله صدور العلة عن المعلول وهم القائلون بالفيض ومذهب الفيض هذا يرأسه الفارابي الفيلسوف المشهور وحاصل كلامه ومذهبه أنه يعتقد بوجود العالم ويعتقد بوجود الإله ويرى أن الله بذاته علة واجبة الوجود والعالم معلول صادر عن العلة الأولى لا بإرادة ولم يكن من الممكن أن لا يوجد العالم ويرى أن هذا الوجود الذي يوجد عن الله تعالى لا يفيده كمالاً ما ففي كلام الفارابي فساد من حيث اعتقاده أن الله علة وأن العالم معلول صادر عن العلة الأولى لا بإرادة فهذا قول بالجبر في وجود العالم.

وأصاب جانباً من الحقيقة وهي أن الله تعالى لا يستفيد كمالاً من خلقه للخلق بل هو خالق قبل خلقهم ومن هؤلاء من يقول أن أصل العالم قديم ولكن صورته متسلسلة منذ الأزل ولن تزال إلى الأبد فقال بقدم الأصل وحدوث الصورة، ومنهم من يقول أن الأصل والصورة لا يزالان في تعاقب مستمر وتغير كل زمان.

والقسم الثاني ممن يقول بالتغاير بين العالم والإله ينفي أن يكون العالم صادراً عن الإله صدور المعلول عن العلة ولكن منهم من يقول أن للعالم أصلاً واحداً ثم يغير الإله صورته كل زمان فالأصل قديم والصور حادثة بعد ذلك بإرادة الله حدوثاً منذ الأزل إلى الأبد.

ومنهم من يقول أن الإله لم يزل منذ الأزل يخلق بإرادته عالماً ثم يفنيه ويوجد غيره وسوف يستمر الوضع على هذا الحال إلى الأبد وأنه لا يوجد عالم مخلوق هو الأول من المخلوقات أي لم يكن قبله مخلوق غيره بل ما من عالم إلا وقبله عالم أو ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق

وهكذا إلى ما لا نهاية في جانب الماضي ويزعمون مع ذلك أنه كله حاصل بإرادة الله تعالى.

أما مذهب أهل الحق من أهل السنة والجماعة فهو أن الله تعالى هو القديم وحده لا شريك له وقد كان ولم يكن موجود غيره ولا قبله ولا معه ثم خلق سبحانه وتعالى ما شاء من المخلوقات مادتها وصورتها خلق ابتداء من عدم ومن دون سبق أصل وبلا جبر على الإله تعالى فهو الغالب على أمره ولا مكره له عز وجل وهو يعدم هذا العالم متى شاء ويوجد غيره متى شاء فللمخلوقات بداية وإذا شاء الله جعل لها نهاية ولكنه تعالى أخبرنا أن الناس بعد الحشر فريق في الجنة وهم المؤمنون وفريق في السعير وهم الكافرون وأنهم خالدون لا يفنون أبداً وهذا كله بإرادته تعالى بلا وجوب عليه.

فعقيدة الإسلام إذاً جاءت مُبَيِّنة بأن الله تعالى هو الأول الذي تفرد وحده بالقدم حيث لم يكن إنس ولا جان ولا ملائكة أو شيطان ولا مكان ولا زمان ولا أرض ولا سماء ولا قُلة ولا ماء ولا عرش ولا هواء ولا فرش ولا ضياء ولا ظلمة ولا نور لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كما في صحيح البخاري وغيره (كان الله ولم يكن شيء غيره) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء معه) وفي رواية (كان الله ولم يكن شيء قبله) وقد أجمع أئمة الإسلام على أن الله تعالى كان وحده في الأزل ولم يكن معه شيء من المخلوقات ونقلوا الإجماع على كفر من خالف في هذا وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة.

قال القاضي عياض رحمه الله في الشفا ناقلاً لجملة من الاعتقادات الكفرية التي يجب حفظ الإيمان منها قال (أو – اعتقد – أن معه في الأزل شيئاً قديماً غيره أو أنَّ ثم صانعاً للعالم سواه أو مدبراً غيره فذلك كله كفر بإجماع المسلمين).

وقال القاضي عياض كذلك في الشفا وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية.

فاتضح أن القول بحوادث لا أول لها كفر وكذا القول بقدم العالم نوعاً أو فرداً ومعنى قدم العالم بالنوع هو أن هذا العالم كان قبله عالم آخر وقبل ذلك آخر وهكذا إلى غير بداية أي إلى عدد غير متناه ولا محدود وهذا عينه تسلسل الحوادث إلى لا بداية.

وعقيدة قدم العالم هي قضية الفلاسفة التي يبرأ منها المسلمون فإن الفلاسفة الزائغين انقسموا إلى قسمين:

- قسم منهم قال أن العالم العلوي وهو السماء وما فيها أزلي بمادته وأفراده.
- وقسم منهم قال أن العالم بأسره قديم الجنس والنوع حادث الأفراد.

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي رداً على الفلاسفة:

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا في نفيها وهي حقيقاً مثبته

علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميته

ولابد أن نفهم أنه يتعلق بمسألة قدم شيء غير الله ثلاث مسائل كفرية لابد من بيانها:

الأولى: القول بوجود إله ثاني غير الله تعالى وهذا كفر وقد أبطله الله عز وجل بقوله تعالى ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾.

الثانية: القول بتسلسل حوادث إلى غير بداية من غير أن يكون هناك مخلوق قديم بعينه وهذا هو المعبر عنه بقدم العالم بالنوع أي معية المخلوقات لله في الأزل بجنسها دون أن يكون لابتدائها أول وهذا القول أبطله الله تعالى في نصوص قرآنية منها:

قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ وقال تعالى ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ وقال صلى الله عليه وآله وسلم (كان الله ولم يكن شيء غيره) رواه البخاري.

الثالثة: القول بقدم بعض أفراد العالم كالعرش أو الكرسي وأدلة إبطال هذا القول هي أدلة إبطال القول الثاني.

ومن الجهل الفادح تبجح من يزعم قدم العالم بالنوع بالقول أننا معشر أهل السنة عطلنا صفة الخالقية لأننا عندما قلنا أن الله عز وجل كان وحده في الأزل ولم يكن معه أحد من المخلوقات اقتضى ذلك أنه لم يكن خالقاً ثم صار خالقاً.

وهذا تعطيل لصفة الخلق وهذا القول مع كونه منهاراً باطلاً فجوابه أننا معشر أهل السنة قررنا أن الله تعالى كان في الأزل خالقاً ولم يخلق أي أنه اقتضت إرادته ومشيئته أن لا يخلق فهو سبحانه وتعالى متصف بصفة الخلق قبل أن يخلق ولم يستحق هذه الصفة بعد الخلق بل هي ثابتة له قبل الخلق وهو جل وعلا يخلق متى يشاء ويلزم على كلام هؤلاء المارقين أن الله لا يكون خالقاً إلا إذا خلق تعالى الله عن ذلك

فهو خالق أزلاً ومتى اقتضت إرادته خلق شيء وإيجاده خلقه وأوجده وهو على كل شيء قدير أمره دائر بين الكاف والنون وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون سبحانه وتعالى عما يصف الظالمون علواً كبيرا.

وفي الختام هاك توضيح قولهم إن قدم نوع العالم أمر ذهني فقط

اعلم أن معنى قولهم إن قدم العالم أمر ذهني أي أن هذا التسلسل الذي لا أول له بزعمهم غير موجود في وقت معين بأجمعه وإنما يتصوره الذهن فقط أي العقل لكن هذا غير موجود في وقت معين بأجمعه يعني أن هذه الأعداد الهائلة لا يتصور وجودها في لحظة واحدة أو في وقت معين بأجمعه وإنما يتصورها الذهن فقط أي العقل لكن هذا التسلسل الباطل واقع حتماً بالنسبة لله تعالى على زعمهم.

وتقريب المسألة أكثر للفهم بمثال أن تقول أن تسلسل الإنسان من الآن إلى ألف سنة سبقت يدرك بالنسبة إلينا من جهة أفراده فوجوده الآن أمر ذهني مع كونه حقيقة ملموسة من أوله إلى الآن وخصوصاً عند من عاش مثلاً أكثر من ألف سنة فإنه شاهده من أوله إلى هذه اللحظة.

فانظر بربك إلى هذا العقل العليل والحمد لله على نعمة الإسلام فقد أبطل الدين لهؤلاء الزنادقة كل شبهة وقيل.

وانظر إلى التناقض في حوادث لا أول لها فكلمة حوادث تقتضي أن لها أول وكونها لا أول لها يقتضي أنها ليست حوادث، وهذا التناقض بعينه فالحمد لله الذي سلم عقولنا من الزيغ والطغيان ونسأل الله حسن الخاتمة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.